



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## أوراق تأمينة



### عبدالباقي رضا\* شيء من تاريخ التأمين الإلزامي من حوادث السيارات

(1)

قرأت باهتمام في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين مقال "ملاحظات سريعة ودعوة للمناقشة حول التأمين الإلزامي من حوادث السيارات" للزميل صباح كمال

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/07/Misbh-Kamal-Compulsory-Motor-Insurance-IEN.pdf>

أقدر وأكبر وأعتز باهتمام الكاتب ومتابعته لشؤون التأمين في العراق كما لم تحظ بمثله من قبل جميع من عمل في التأمين في العراق على الاطلاق. قد ينطوي هذا التقويم على مبالغة لكن مجموعة أعماله المنشورة في موقع الشبكة تشهد على ما قدمه لقطاع التأمين العراقي من كتابات.

(2)

في المقال موضوع البحث جوانب عديدة بالغة الاهمية وجديرة بالدراسة للتوصل إلى حلول مناسبة ولا أريد أن أبين رأياً فيها ولكنه ذكرني بشيء من تاريخ التأمين الإلزامي للمسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات.

حين بدأنا عام 1965 بتنفيذ قانون التأمين الإلزامي عن المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات رقم 205 لسنة 1964 لم يسبق لي علم به، ولم يكن لي أي دور في إعداده. وحين توليت إدارة شركة التأمين الوطنية في 1-2-1966 وجدت مئات



## أوراق تأمينية

استثمارات طلب التأمين الطويلة تنتظر طبع الوثائق كوثائق التأمين الأخرى دون أي مراعاة لخصوصية هذا النوع من التأمين. أتذكر أن قسط التأمين كان أربعة دنانير.<sup>1</sup> خلال فترة قصيرة استحدثت نموذجاً جديداً صغير الحجم يكتب باليد وعلى ظهره شروط التأمين ويكون بمثابة وصل قبض القسط والوثيقة وإصداره لا يستغرق أكثر من دقائق مما نال رضى المراجعين.

من الأمور المهمة التي طُبقت طريقة استيفاء رسم الطابع على وثائق التأمين. كانت الطريقة المتبعة هي لصق الطابع المالي على كل وثيقة بنسبة معينة لا اتذكرها. الطريقة التي اقترحتها واستحسنها مدير عام المحاسبات العامة المرحوم حنا رزوقي.<sup>2</sup> وعُدّل القانون بموجبها هي استيفاء رسم الطابع على المجموع الشهري لأقساط التأمين وفق سجلات الشركة يُسدد بصك إلى وزارة المالية. علمت الآن انه يدفع سنوياً باستثناء ما يرد للشركة لقاء التأمين الإلزامي حيث لا يخضع لهذا الرسم. ذكرت هذا لان وثائق الإلزامي قبل قانون 52 لسنة 1980 كانت تخضع للرسم.

(3)

لعدم اهتمام الجمهور بأهمية والزامية هذا النوع من التأمين وضعف الإقبال عليه خطرت لي فكرة، عندما كنت أدير شركة التأمين الوطنية، اعتبار التأمين سارياً على جميع السيارات لقاء زيادة (surcharge) في أسعار الوقود. تقدمت بهذا الاقتراح رغم ما سمعت من كثيرين باحتمال تعرضي لعقوبة لحساسية موضوع زيادة أسعار الوقود في تلك الأيام وكان عزت إبراهيم وزيراً للداخلية حينذاك ولكن

<sup>1</sup> كانت للشركة مكاتب لإصدار وثائق التأمين الإلزامي في معظم المحافظات وكان لها أكثر من مكتب في بغداد، أكبرها كان يحمل اسم مكتب بغداد الذي كان يحتل مكاناً له في مقر مديرية المرور العامة.

<sup>2</sup> للتعريف بالمرحوم حنا رزوقي، راجع: إبراهيم خليل العلاف "حنا رزوقي الصانع 1929-2013 ومذكراته"، جريدة الزمان:

<https://www.azzaman.com/%D8%AD%D9%86%D8%A7-%D8%B1%D8%B2%D9%88%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%BA-1929-2013-%D9%88%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%AE/>



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق تأمينة

نجوت من العقوبة برفض الاقتراح! لا أتذكر الآن كيف مُررت الفكرة فيما بعد بصور القانون رقم 52 لسنة 1980.

لا أريد الدخول في تفاصيل ما أورده الكاتب في المقال، ووجود مشروع قانون مقدم من نقابة المحامين لجعل تحديد مبلغ التعويض من اختصاص المحاكم إلى جانب قضايا أخرى لم يذكرها الكاتب، ولكني أقول إن أي تعديل لقانون 1980 أو استبداله بقانون تأمين إلزامي جديد يجب أن يلتفت إلى كيفية استيفاء قسط التأمين. فإذا ترك أمره لأصحاب السيارات وما يميز الناس، عموماً، بعدم الاهتمام بالزامية التأمين وأماننا تجربة عدم الالتزام بإجراءات الوقاية من الكورونا مع خطورة الحالة فلا الحظر يراعى ولا لبس الكمامة! المهم أن تؤخذ طبيعة وسلوك المواطن العراقي وعدم جديته في مثل هذه الأمور بنظر الاعتبار خاصة في ظروفنا الراهنة.

مازلت أعتقد بأن استيفاء قسط التأمين عن طريق اضافة مناسبة الى أسعار الوقود هو الأعدل والأضمن، ذلك لأن ارتفاع استهلاك الوقود يدل على ارتفاع ساعات استعمال السيارة وبالتالي ارتفاع احتمالات التسبب بالحوادث. ان وجود سيارات الاجرة على الشوارع لوقت أطول من وجود السيارات الخاصة مثلاً يحمل احتمالاً أعلى لتسببها أو تعرضها للحوادث.

أرجو أن يستمر الكاتب على نشاطه واهتمامه بقطاع التأمين في العراق الذي يمر في ظروف لا تسر!

بغداد 11 تموز 2021

\* المدير العام الأسبق لشركة التأمين الوطنية (1966-1978). شغل مواقع قيادية مختلفة في قطاع التأمين العراقي وعمل وما يزال مستشاراً مالياً ومصرفياً.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/>